ذكره في الوجود البتة وكيف لا يكون الموجود متخلف عن موجود اخر في حصول الوجود ثم يصح ان ايقاعهما قديم والاخر حادث
فمن الفطريات الاوايل ان الحادث اليومي لم يكن له وجود عيني في افق الزمان ثم حدث وجوده في الاعيان متخصصا بالوقوع في
زمان الحدوث اذ لو كان له وجود في دعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث لكان الوجود في زمان ماقبل زمان الحدوث
البتة فان الشيء الزماني لا يكون له الا الوجود الزماني واذ لا يكون بين وجوده في افق الزمان وجوده في دعاء الدهر اختلاف بل انما
الفرق بالاعتبار فقط ووجوده في افق الزمان هو بعينه الوجود في دعاء الدهر باعتبار آخر فيلزم ان يكون للحادث اليومي وجود
عيني في افق الزمان قبل ذلك الحدوث وذلك ضد الفرض وهو ينافي الضرورة الفطرية فاذن قد تحقق انه جل ذكره كان موجودا
مع عدم هذا الحادث في الاعيان مطلقا ثم وجد وصار معه سبحانه في الدهر اذ هو جانبه بريء عن الزمان فيكون تقدمه على ذلك الزماني
تقدما سرمديا وتاخر الحادث عنه تاخرا دهريا والمعية التي بينه تعالى وبين الحادث معية دهرية هذا كلامه في الافق المبين وانت لا يذهب
عليك ان آثار الغواية لائحة عليه فان تقدم الباري الفعال على هذا الحادث ممنوع على تقدير ما وضع من ان اللامتناهي في الدهر
والذي بين هو سنخ فيه غير خفية اما اولا فلانه منقوض بالعدم اللاحق فيقول الحادث اليومي يكون موجودا في زمان وجوده ثم
يعدم في الزمان تعدما لاحقا مسبوق بالوجود في الزمان وكذلك في دعاء الدهر هذا العدم مسبوق بالوجود فيصير الحادث
موجودا في دعاء الدهر ثم يطرأ عليه العدم ويقع في حيز الوجود اذ لو كان له وجود بعد الوجود المفروض لكان في زمان بعد زمان
الوجود فان الشيء الزماني لا يكون له الا الوجود الزماني وانه ليس فرقا بين الوجود الزماني والوجود الدهري الا بالاعتبار فيلزم ان يكون للحادث اليومي الغير الباقي وجود عيني في افق الزمان بعد وجوده الزماني وهو سنخ حكم الضرورة وخرق الفرض
فاذن العدم اللاحق عدم دهري مسبوق بالوجود وليس عدم دهري مسبوق بالوجود في دعاء الدهر وهذا خلاف شبهه واما ثانيا
فلان غاية ما لازم من بيانه ان ليس للحادث اليومي وجود قبل وجوده في الدهر ولا يلزم منه تحقق عدمه قبل وجوده بل وجوده في زمانه
وجود في الدهر مطلقا غير مسبوق بالعدم الدهري وهذا لان الوجود الدهري يكفي فيه الوجود في زمان ما والعدم الدهري لا يكون
الا بالعدم المطلق وارتفاع جميع انحاء الوجودات الزمانية فراظ فالزمان والزمانيات المتخصصة لكل جزء وجود وعدم موجود
في دعاء الدهر بلا سبق العدم عند الفلاسفة هذا كله على ما وضع في الدهر واما على ما هو الحق فوجود الحادث مسبوق بالعدم
في نفس الامر وحاق الواقع ووجوده سابق على عدمه اللاحق في نفس الامر سبقه منقدرة في التوهم كما مرت الاشارة اليه ثم نسب
بالقبلية السرمدية التي اغرجها الى الفلاسفة ودفع هذه النسبة اشكال الامام الهمام هو انه زعموا ان اقسام التقدم

والتاخر

والتاخر ثم زعموا ان اقسام التقدم والتاخر خمسة فيجب ان يكون اقسام المعية خمسة ثم انهم اثبتوا نوعين من المعية المعية بالسرمدية والمعية
بالدهر وهذا تناقض فقال في الافق المبين ليس من الفطريات الاوايل تعدد العلم بوجود القيوم الواجب بالذات بل ذكره كما في لم يكن
معه الحادث اليومي مثلا في دعاء الدهر ثم وجد فيه ومن البين ان الفلاسفة المحصلين مع شدة تعمقاتهم في تقديس
الباري وتنزيهه لم يسعوا من يخفى عليهم ذلك كيف وتخصيصا تهم في كتبهم في صحف الفلسفية اكثر من ان تعد وفوق ما يخفى فاذن هذا الكتاب
من المستبين المصرح ان سبقه تعالى ذكره على الحادث الزماني فعلى كل جزء من اجزاء الزمان عندهم سبق تالبه هو السرمد لا سبق
بالزمان لكنهم حين حاولوا عن اقسام التقدم في مباحث التقدم والتاخر حيث اضافوا التقدم الزماني على وجه يشمل القوم من
اي السبق بالزماني والسبق بالدهر والسرمد حيث قالوا السبق الزماني وهو ما يجب بحسبه ان تخلف المسبوق عن السابق في الوجود
ولم يقيدوه ذلك بان يصح للعقل تخلل ممتد بالذات او لامتد بالذات او لا يصح مرور ممتد بالذات ولو وهمي بينهما اصلا
فلا محالة كان ذلك المعنى المطلق بالارسال من هذا التقييد وعدمه قدر اشتر من هذا فاية ما تبتسم من تسليم الا الان هذا
الاجمال ليس على سنة المحصلين انتهى وانت لا يذهب عليك ان فيه غفلة عظيمة ونسب الى الامام من الجهل فاخرى بان
نسب الى اولم تصح الصحف الاولى للفلاسفة المتقدمين والزبر الاولى للمتاخرين اولا يعلم انهم لعبة لتفسيرهم القبلية الزمانية بتخصص
بما فرد الحكمون لعدم الضابط هذا النوع من التقدم الا مرممتد غير قار فيشتبهون به انتهى الزمان تارة وعدم سبق العدم على
وجود الزمان تارة اخرى سبوقية كل حادث لسبق المدة تارة ثانية فلو كان هذا السبق الزماني عندهم لما صح هذه الاحكام على
الاطلاق فعلم ان هذا السبق لم يكن في مطمح نظرهم بل القبلية الانفاكية عندهم منحصرة فيما فيه تخلل ممتد وتخصيصاتهم في تقديس
الباري لا يتعلق الا ان له تعالى نسبة غير زمانية واما ان هذه النسبة فلا ولعل هذا الرجل اخذ تقدم الباري على الحوادث اليومية من التكلفين
وهذه البديهة غير مكذوبة فخلطها مع ما يشهد البديهة خلافه مما وضع في امر الدهر من عدم الامتداد فاخترع هذه القبلية
ونسبها الى الفلاسفة احسانا اليهم وهم لا يقبلونه وينبغي ان يعلم ان اعتراض الامام ساقط بما اجاب المحقق الجولفوري ان
مطلق المعية وان كانت بازاء القبلية لكن لا يلزم منه ان يكون بازاء كل من المعية نوع من القبلية وليست المعية مقابلة للقبلية حتى
يلزم بازاء كل معية قبلية والذي نطق به كلامه من ان تقدم الباري تعالى على الحادث اليومي من الفطريات الاولى فيه ان الضرورة
الكافية من الخاصة والعامة ان تقدم الاعدام على الحوادث وتاخر بها بقدمات وتاخرات متعاقبة في حاق الواقع من دون
اعتبار المعتبر وقد كسر ضرورة هذه البديهة لبعض تبعه سلطان هذه الضرورة ايانا باجاء عن الفلاسفة وتقليدا لهم فادعى التقدم
انه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)